صندوق النقد العربي ينظم الاجتماع الـ 12 للجنة المعلومات الائتمانية

الخبراء الماليون والاقتصاديون العرب يناقشون تداعيات «كورونا» على صناعة المعلومات الائتمانية وحلول ما بعد الأزمة

افتتح أمس الأربعاء الاجتماع الدوري الثاني عشر للجنة العربية للمعلومات الائتمانية، الذي يتم عقده "عن بعد" في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد.

يُذكر أن اللجنة تنبثق عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، تضم في عضويتها المدراء والمسؤولين عن مراكز المعلومات الائتمانية لدى المصارف المركزية العربية، ومدراء شركات المعلومات الائتمانية الوطنية المرخص لها من طرف المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، إضافة إلى صندوق النقد العربي، الذي يتولى الأمانة الفنية للجنة. كما يحضر اجتماع اللجنة ممثلين عن المؤسسات الإقليمية والدولية منها: البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، والبنك المركزي الأوروبي، وإتحاد شركات المعلومات الإئتمانية الأوروبية، والبنك المركزي الألماني، ومكتب حماية المستهلك المالي في الولايات المتحدة الأمريكية.

تساهم اللجنة في تطوير نظم المعلومات الائتمانية ونظم تسجيل الضمانات والرهونات في الدول العربية من خلال تقديم النصح للسلطات الوطنية لتطوير وتحديث أنظمتها، ودراسة سبل

استخدام التقنيات المالية الحديثة والمنصات الإلكترونية لتبادل المعلومات الائتمانية وتعزيز الوصول إلى الائتمان

تبادل المعلومات الائتمانية، وكذلك إمكانية ربط أنظمة الاستعلام الائتماني في إطار إقليمي مع مراعاة التشريعات والقوانين المحلية لكل دولة. إلى جانب تعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات والجهات الرسمية العربية المعنية بأنظمة الاستعلام الائتماني وبين هذه الجهات والمؤسسات الدولية ذات العلاقة واللجان والجمعيات المماثلة. كذلك تعزز اللجنة تبادل الخبرات والتجارب في مجال نظم الاستعلام الائتماني بما يساهم في مواكبة تنامي الأنشطة والخدمات المالية والمنتجات ذات القيمة المضافة بين الدول العربية، إضافة إلى تعزيز الوعي بقضايا أنظمة الاستعلام الائتماني من خلال عقد الندوات وورش العمل.

تتناول اللجنة في اجتماعها عددا من المواضيع المهمة، منها تداعيات فيروس كورونا المستجد على صناعة المعلومات الإئتمانية وأثر ذلك على التصنيف الإئتماني لعملاء القطاع المالي وإستخدام التقنيات المالية الحديثة والمنصات الإلكترونية لتبادل المعلومات الائتمانية الدقيقة ذات الجودة العالية تشكل حجر الزاوية في صناعة المعلومات الائتمانية، كونها تساهم في ترشيد القرارات الإئتمانية وتعزيز إدارة المخاطر. كما ستناقش اللجنة دور التقنيات المالية الحديثة والمنصات الإلكترونية لتبادل المعلومات الإئتمانية وتعزيز الوصول إلى الإئتمان، بما ينعكس ذلك إيجابيا على تحسين الشمول المالي وتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية. كذلك ستناقش اللجنة مواضيع أخرى تشمل: متطلبات إنشاء منصة معلومات إئتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وكيفية استفادة القطاع المالي غير المصرفي من المعلومات الائتمانية.

من جانب آخر، ستناقش اللجنة في الإجتماع، مسودات عدد من الأوراق الهامة مثل: دور صناعة المعلومات الإئتمانية في تطوير القطاع المالي، ودور مركزيات المخاطر العامة وشركات المعلومات الإئتمانية في مرحلة التعافي بعد أزمة فيروس كورونا، وأثر المخاطر السيبرانية على صناعة المعلومات الإئتمانية، ومستقبل صناعة المعلومات الإئتمانية في ظل تطور الابتكارات المالية.

أخيراً وفي اطار التواصل مع المؤسسات والاطر الدولية، ستستمع اللجنة إلى عرض من البنك الدولي حول كيفية معالجة التصنيف المالي لعملاء القطاع المالي في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد. كما سيقدم البنك المركزي الأوروبي وإتحاد شركات

الاجتماع الـ 12 للجنة المعلومات الائتمانية يعقد بإدارة صندوق النقد العربي

متطلبات إنشاء منصة معلومات ائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

المعلومات الإئتمانية الأوروبية عرضاً حول تجربتهما المتعلقة بتبادل المعلومات الإئتمانية من منظوري المصارف المركزية وشركات المعلومات الإئتمانية، كما سيقدم البنك المركزي الأوروبي تجربته الخاصة بالمشروع الأوروبي لتجميع وتحليل المعلومات الائتمانية ((AnaCredit، في حين سيقدم مكتب حماية المستهلك المالي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية تجربته في حماية صناعة المعلومات الإئتمانية أثناء أحداث الكوارث الطبيعية.

في هذا السياق، أشار المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي الدكتور عبد الرحمن بن عبدالله الحميدي إلى الأهمية الكبيرة والمتزايدة بالقضايا المتعلقة بالمعلومات الإئتمانية، حيث أن توفير قاعدة معلومات إئتمانية دقيقة وشاملة من شأنه أن يعزز من الاستقرار المالي الذي بات من أولويات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، نظراً لإرتباطه الوثيق بالإستقرار الاقتصادي والإجتماعي للدول. كما أعرب عن تطلعه أن تحقق اللجنة تقدم في تبني إطار لتبادل المعلومات الائتمانية عبر الحدود بين الدول العربية. أخيراً، أكد معاليه على الإهتمام المتزايد الذي يبديه أصحاب المعالي والسعادة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لأعمال اللجنة والدور البارز الذي تقوم به اللجنة على صعيد تبادل التجارب والخبرات بين الدول العربية. في هذه المناسبة، جدد معاليه تمنياته في أن يحفظ الله دولنا العربية العزيزة ودول العالم من هذا الوباء، وأن يتم تجاوز تداعيات هذه الأزمة بسرعة.

تجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد العربي يتولى في إطار دوره كأمانة فنية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أمانة اللجنة. ترتكز مهام الصندوق في هذا الصدد على إعداد جدول الأعمال والمساهمة في الدراسات والتقارير التي تعدها اللجنة ومتابعة توصيات اللجنة.

أهم السلع اللدائن والمطاط ومصنوعاتهما وتمثل 37.6 % من الإجمالي

صادرات السعودية غير النفطية ترتفع 17.9 في المئة لـ 20.8 مليار ريال خلال يوليو الماضي

سجلت الصادرات السلعية السعودية ارتفاعاً 79.6% في شهر يوليو 2021، مقارنة بشهر يوليو 2020، حينما كانت التجارة الدولية متأثرة بالحظر ومنع السفر بسبب جائحة كوفيد19-.

وبحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء السعودية، أمس الأربعاء، فإن قيمة الصادرات السلعية السعودية بلغت 91.8 مليار ريال في يوليو 2021، مقارنة بنحو 51.1 مليار ريال في يوليو 2020.

وأرجعت الهيئة الزيادة إلى ارتفاع الصادرات البترولية بقيمة 37.5 مليار ريال ما يعادل 112.1% إلى نحو 71 مليار ريال، وقد ارتفعت نسبة الصادرات البترولية من مجموع الصادرات الكلي من 65.5% في يوليو 2020 إلى 77.4% في يوليو 2021.

وارتفعت الصادرات السلعية بالمقارنة مع شهر يونيو 2021، بقيمة 7 مليارات ريال بنسبة 8.2%. وسجلت الصادرات غير البترولية ارتفاعا بنسبة 17.9% في يوليو 2021، إلى 20.8 مليار ريال، بالمقارنة بنحو 17.6 مليار ريال في يوليو 2020.

وكانت أهم السلع اللدائن والمطاط ومصنوعاتهما وتمثل 37.6% من إجمالي الصادرات غير البترولية، وارتفعت بنسبة 47.7% بمقدار 2.5 مليار ريال.

وارتفعت الواردات في يوليو 2021، بنسبة 13.2% بمقدار بلغ 5.3 مليار ريال، لتصل إلى 45.6 مليار ريال، مقابل 40.3 مليار ريال في يوليو 2020.

الصادرات السعودية غير البترولية تحقق نموا واضحا خلال السنوات الأخيرة

تراجع معدل نمو اقتصادات دول آسيا النامية الى 7.1 في المئة بسبب تداعيات الجائحة

توقعات بتراجع معدل نمو اقتصادات دول آسيا النامية بتأثير "كورونا"

طوكيو - "كونا" : توقع بنك التنمية الآسيوي أمس الاربعاء، تراجع معدل نمو اقتصادات دول آسيا النامية الى 7ر1 في المئة للعام الحالي بسبب تداعيات جائحة فيروس "كورونا المستجد - كوفيد 19"، وذلك بعد ان اعلن في ابريل الماضي ان معدلات النمو ستحقق نسبة 7ر3 في المئة.

وفي تحديث لتوقعات البنك ومقره عاصمة الفلبين مانيلا لعام 2021 عزا البنك توقعاته بتراجع معدلات النمو الاقتصادي الى متحورات فيروس "كورونا"، وتجدد موجات الاصابات وإجراءات الاحتراز والاغلاق اضافة الى بطء عمليات التلقيح وعدم توزيع اللقاحات بالتساوي بين الدول.

في الوقت نفسه رفع البنك توقعاته الخاصة بمعدل نمو اقتصادات دول اسيا النامية والبالغ عددها 45 دولة في عام 2022 الى 5ر4 في المئة من 3ر5 في المئة.

ولفت البنك في تحديثه الى الارتفاع الكبير في حالات الاصابة بمتحور "دلتا" في دول اسيا النامية مقابل تباطؤ وتيرة التطعيم وعدم توافر اللقاح في كثير من الدول مقارنة بالدول ذات الاقتصادات المتقدمة.

وذكر ان نسبة التطعيم في المنطقة بلغت في نهاية شهر اغسطس الماضي نسبة 28ر7 في المئة مقارنة بنسبة 51ر8 في المئة بالولايات المتحدة ونسبة 58 في المئة بالاتحاد الاوروبي.

وأبقى البنك على توقعاته بشأن نسبة نمو اقتصاد الصين اضخم اقتصادات المنطقة وهي 8ر1 في المئة هذا العام ونسبة 5ر5 في المئة العام المقبل 2022.

في المقابل ذكر البنك ان الهند التي ادت الاغلاقات فيها الى تراجع الانفاق سيواجه اقتصادها انكماشا بنسبة عشرة في المئة العام الحالي بدلا من 11 في المئة وهي النسبة التي توقعها سابقا فيما توقع تحسن اداء الاقتصاد العام المقبل 2022 من سبعة في المئة الى 7ر5 في المئة.

وتوقع بنك التنمية الآسيوي ان يتراجع نمو دول منطقة جنوب شرق آسيا عامي 2021 و2022 الى نسبتي 1ر3 في المئة وخمسة في المئة على التوالي وذلك بعد ان توقع في تحديثاته السابقة الصادرة في ابريل الماضي ان تبلغ 4ر4 في المئة و1ر5 في المئة على التوالي.

ويعد البنك الآسيوي للتنمية بنكا إقليميا للتنمية تأسس في عام 1966 لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان آسيا والمحيط الهادئ عبر تقديم القروض والمساعدات التقنية وهو مؤسسة مالية مملوكة من 68 عضوا اغلبهم في المنطقة اضافة الى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا.

أكد أن المبالغة في تصفيته تقلل من فعالية حبوب اللقاح

المجددي يكشف عن أهم الطرق لمنع تجمد العسل الطبيعي

أكد خبير إنتاج العسل وتربية النحل ومدير شركة معجزة الشفاء محمد قاسم المجددي، إن القيام بتصفية العسل يمنع تبلوره ، حيث يستخدم في حال رغبة البعض في الإقلال من محتواه الرغوي، ويتم ذلك عن طريق استخدام مناخل دقيقة للتصفية.

وفي تصريح صحفي له عن كيفية منع تجمد العسل، نصح المجددي بتعبئة العسل بأوان محكمة الإغلاق، بعد عملية فرزهً وتصفيته وإنضاجه بشكل مباشر، والمحافظة على نظافته ولاسيما عند عمليات الفرز والإنضاج و التعبئة، علاوة على ضرورة تجنب تخزين العسل تماما في أماكن تقل درجة الحرارة فيها عن 22 مْ ، موضحاً أن تبلور العسل بشكل عام يكون نشطا في درجات الحرارة ما بين 10 – 18 مْ .

وشدد على أهمية بسترة العسل في حمام مائي ساخن عبر طريقتان وهما : وضع العسل بأوعية مغلقة ثم تسخينه في وعاء مليء بالماء على درجة حرارة 40 مْ لمدة ساعتين ، حيث إن الأنزيمات المتواجدة في العسل لا تتعرض للتحطيم فلا تتضرر كثيرا عند درجة الحرارة 40 مْ.

وأشار إلى بعض المستهلكين للعسل وبعض المنتجين له والمختصين الذين يعالجون به بعض الأمراض لا يفضلون المبالغة بتصفية العسل، لأنها تقلل من فعالية حبوب اللقاح المتواجدة في العسل والتي تحتوي على الفيتامينات والأحماض النووية ذات القيمة الكبيرة في التداوي.

وأفاد بأن العسل المستخلص من أقراص شمعية استخدمت لعدة مواسم يتبلور بسرعة، وذلك للتواجد المسبق لبلورات السكريات الأولية فيه مقارنة بالعسل المستخلص من أقراص شمعية حديثة يكون فيها التبلور بطيء.

محمد قاسم المجددي